مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٦٦٨**

الاثنين، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بالديبيسو	(كولوميا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد راين
	بلغاريا	السيد ريتشيف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد محبواني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد بوبكر ديالو
	فرنسا	السيد دلا سابلبير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد بوخالت
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيريمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد جنغري
	النرويج	السيد سترومن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

02-74076 (A)
0274076

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالاسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ترجي رويد – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد رويد – لارسن إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية من السيد ترجي رويد – لارسن، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الخاص للأمين العام. وأعطيه الكلمة.

السيد رويد – لارسن (تكلم بالانكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، شهدت البيئتان السياسية والأمنية تطورات يمكن، في المستقبل، أن تزيد تعقيد حالة هشة بالفعل في الميدان. ولكن حدثت بعض التطورات الإيجابية على الجبهة الدبلوماسية.

من المحزن أنه، أولا، قُتِل ثلاثة من موظفي الأمم المتحدة في الأسابيع الأخيرة نتيجة لأعمال جيش الدفاع الإسرائيلي: إيان هوك في جنين بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وأسامة طهراوي وأحلام قنديل في غزة بتاريخ ٦ كانون الأول/ديسمبر. والثلاثة كانوا يعملون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وأوضح تحقيق أولي في مقتل السيد هوك أنه قُتِل في وقت لم يكن فيه تهديد لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي بالقرب من مجمع الأونروا في جنين. وأوضح التقرر أيضا أنه لم تكن هناك نيران تطلق على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في أي وقت من داخل مجمع الأونروا. ومن نافلة القول، إن من مصلحة الجميع التوصل إلى اتفاق على جميع الحقائق المحيطة بالحادث، على الأقل لضمان عدم تكرار مثل هذه الحوادث.

إن مقتل إيان هوك، إضافة إلى هدم جيش الدفاع الإسرائيلي مؤخرا لمخازن برنامج الغذاء العالمي في غزة تحتوي على مواد غذائية لمئات آلاف الأشخاص، يعبران عن لامبالاة مثيرة للقلق بحرمة منشآت الأمم المتحدة.

وتبرز حوادث قتل موظفي الأمم المتحدة قضية أكبر من ذلك، ألا وهي الحاجة إلى أن يتأكد جيش الدفاع الإسرائيلي من أن جنوده لا يتصرفون بطريقة تعرض المدنيين للخطر. وقد حث الأمين العام إسرائيل مرارا وتكرارا على أن تمتنع عن استخدام القوة المميتة والمفرطة وغير المتناسبة في المناطق المدنية. ويتعين على حكومة إسرائيل أن تتصرف بما يتماشى مع التزاماتها كسلطة قائمة بالاحتلال، فتحمي السكان المدنيين. ومرة أخرى، تحث الأمم المتحدة إسرائيل على التأكد من أن جيش الدفاع الإسرائيلي يتصرف بقدر أكبر من ضبط النفس والانضباط وبما يتفق مع القانون الإنساني الدولي.

ومما يؤسف له أن الهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين مستمرة أيضا منذ إحاطتي الإعلامية الأخيرة التي قدمتها إلى مجلس الأمن. فقد أضافت اثنتان من الهجمات التي تنفذ خارج إسرائيل عنصرا جديدا ومقلقا إلى دورة العنف المأساوي. لقد أفسد يوم الانتخابات الأولية لحزب الليكود الإسرائيلي مقتل تسعة إسرائيليين في حادثتين إرهابيتين منفصلتين. ففي الحادثة الأولى، تم تفجير فندق مملوك للإسرائيليين في ممباسا بكينيا قتل فيه ثلاثة إسرائيليين. وفي وقت لاحق من نفس اليوم وقع هجوم على مركز اقتراع لليكود في مدينة بيت شيان الواقعة في شمال إسرائيل مما أدى إلى مقتل ٦ إسرائيليين وجرح أكثر من ٢٠، وكانت إصابات ١٢ منهم خطيرة. وتم بشق الأنفس تلافي خسائر أكبر بكثير في الأرواح عندما أطلقت قذيفتان على طائرة إسرائيلية سياحية مستأجرة تحمل ٢٧١ راكبا لم تصيبا هدفهما.

لقد تصاعد حجم الخسائر الناجمة عن هذا الصراع بشكل مأساوي منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى المجلس، ووصل إلى ذرى جديدة. ففي الأسابيع الخمسة الأخيرة، قتل ما لا يقل عن ٨٨ فلسطينيا و ٣٧ إسرائيليا. وقد طالبنا إسرائيل بأن تمارس ضبط النفس بما يتماشى مع القانون الإنساني الدولي فيما تقوم به من عمليات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وطلبنا مرارا وتكرارا وبأقوى العبارات من السلطة الفلسطينية أن تتخذ كل التدابير التي في استطاعتها لإلقاء القبض على الذين ينفذون تلك الهجمات الإرهابية والذين يأمرون بشن تلك الهجمات ولمحاكمتهم. وطلبنا من السلطة الفلسطينية أن تبذل قصارى جهدها لمنع ارتكاب المزيد من أعمال الإرهاب. وأوضحت هذه المسألة للرئيس ياسر عرفات مرة أخرى عندما التقيت به في مقره برام الله يوم الجمعة، وشددت على ضرورة اتخاذ خطوات شجاعة وفورية في هذا الصدد. وطلبنا مرارا وتكرارا من كل المجموعات الفلسطينية أن تضع حدا لهذه الأعمال الخبيثة.

ولا تزال الأزمة الإنسانية تزداد حدة. وتعاني المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة من تكرار حالات فرض حظر التجول التي تستمر على مدار الساعة وحالات الإغلاق الداخلي والخارجي في الأراضي الفلسطينية المحتلة مما أدى إلى وقف تام للاقتصاد الفلسطيني. إننا نسلم بحق إسرائيل في اتخاذ تدابير معقولة للدفاع عن شعبها، وسيكون من الخطأ أن نقلل من شأن التحديات الأمنية التي تواجه إسرائيل. غير أن التدابير الأمنية التي تتخذها قوات الدفاع الإسرائيلية تحدث كارثة إنسانية في المناطق الفلسطينية. ولنكن واضحين أيضا بالتأكيد على أن الأمن الدائم لإسرائيل لن يتحقق إلا من خلال التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة في الشرق الأوسط.

وريثما يتم ذلك، لا يمكن ولا يجوز حل الأزمة الإنسانية من خلال دعم المانحين فقط. ففي العامين الماضيين تلقى الفلسطينيون مساعدة من المانحين تزيد بقليل على بليون دولار في السنة. ويقدر البنك الدولي أنه حتى لو تضاعفت هذه المساعدة وبلغت بليوني دولار في السنة فلن يكون لها سوى تأثير هامشي على مستويات الفقر الآخذة في الارتفاع. ويقدر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة أن نحو ٦٠ في المائة من السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر. إن الحل السياسي وحده هو الذي يمكن أن يوفر الركائز الضرورية لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتحسين الظروف المعيشية.

في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر عقدت الأمم المتحدة اجتماعا مشتركا بين الوكالات لاستعراض خطة العمل الإنساني التي أعدتها بعثة تقييم ترأسها مكتب تنسيق الشؤون

الإنسانية. وقد شارك في ذلك الاجتماع ممثلون عن المجموعة الرباعية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومانحون آخرون، والسلطة الفلسطينية. وكما تقرر في اجتماع اللجنة الرباعية المعقود هنا في نيويورك يوم ١٧ أيلول/سبتمبر، سيقدم مبعوثو اللجنة الرباعية توصيات إلى اجتماع رؤسائهم الذي سينعقد في واشنطن في وقت لاحق من هذا الأسبوع، بشأن إعادة تنظيم هياكل التنسيق الدولية الحالية لجعلها أكثر كفاءة وقدرة على الاستجابة للتحدي الإنساني المتغير.

وفي الآونة الأخيرة، اتخذت حكومة إسرائيل خطوة هامة نحو التخفيف من حدة هذه الأزمة، بقيامها بتحويل ما مقداره ٢٨ مليون دولار من إيرادات الضرائب التي كانت محجوزة لديها إلى السلطة الفلسطينية، وتعهدت ببدء نظام لتحويل هذه الإيرادات بشكل منتظم. ويجب أن يبدأ الآن هذا النظام لتحويل الإيرادات. ويجب أيضا تحويل المتأخرات المستحقة للسلطة الفلسطينية التي تبلغ ٥٨٠ مليون دولار تقريبا. إن عمليات النقل المنتظم لتلك الإيرادات سيساعد كثيرا في تخفيف حدة الأزمة الإنسانية كما أنه سييسر عملية إصلاح السلطة الفلسطينية. فبدون عمليات تحويل الإيرادات تلك ورفع القيود المفروضة على التنقل الداخلي، لن تسفر أي زيادة في المساعدات المقدمة من المانحين، حتى ولو كانت زيادة جذرية سوى عن تأثير سطحي على الاحتياجات الآخذة في التعاظم.

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن حكومة إسرائيل إذا أوفت بوعدها وحولت تلك الأموال، فستتوفر لدى السلطة الفلسطينية أموال كافية - تبلغ ٩٥ مليون دولار تقريبا في الشهر - لتلبية احتياجات ميزانيتها للعام المقبل، بل وسيكون لديها فائض تبدأ منه سداد ديونها المتراكمة التي تزيد على ٥٠٠ مليون دولار. وخلال معظم السنة الماضية، تمكنت السلطة الفلسطينية من دفع رواتب موظفيها الذين يزيد عددهم على ١٠٠ ٠٠٠ شخص من خلال تبرعات سخية لدعم ميزانيتها مقدمة من بلدان مانحة. وأدت تلك المساعدة إلى الحيلولة دون زيادة ارتفاع مستويات الفقر. ومن شأن التحويلات الإسرائيلية لضريبة القيمة المضافة المستحقة للسلطة الفلسطينية أن تسمح للمجتمع الدولي بأن يركز مساعدته مرة أخرى على التنمية وبناء الدولة.

لقد شهدنا تحسنا ضئيلا فيما يتعلق بالالتزامات التي تعهدت بها حكومة إسرائيل بالنسبة للحالة الإنسانية. ومن هذه الالتزامات تقليل الوقت اللازم لانتظار وصول سيارات الإسعاف، ومساعدة الفلسطينيين الذين يحتاجون إلى رعاية طبية عاجلة عند نقاط التفتيش، وتسهيل مرور ناقلات المياه وحرية تنقل المنظمات الدولية.

ومما يقلق الأمم المتحدة التقارير التي تفيد أن السلطات العسكرية الإسرائيلية تقوم بمصادرة منازل الفلسطينيين في الخليل وهدمها من أجل شق طريق جديد يستخدمه المستوطنون اليهود. إن بناء وتوسيع المستوطنات في الأراضي المحتلة أمر يحظره القانون الإنساني الدولي بوضوح. وخلال الفترة الممتدة منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو حتى عام ٢٠٠١، زاد تعداد سكان المستوطنات في الضفة الغربية - باستثناء القدس الشرقية - وفي قطاع غزة بنسبة ٩٥ في المائة من ١٠٩ ٧٨٤ إلى ٢١٣ ٦٧٢ مستوطنا. ويؤدي بناء كل مستوطنة جديدة إلى جعل السلام أبعد منالا، كما يضر بفرص التوصل إلى اتفاق إقليمي دائم. ومما يثير القلق أيضا بناء جدار أمني جديد شرق الخط الأخضر، الأمر الذي يهدد عدة آلاف من الفلسطينيين بحرمانهم من أراضيهم الزراعية ومن مصادر كسب العيش الأخرى.

وفي يومي ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر اجتمعت فرقة العمل التابعة للمجموعة الرباعية والمعنية بإصلاح

السلطة الفلسطينية في عاصمة الأردن، وقد استضاف الاتحاد الأوروبي ذلك الاجتماع. واستعرضت قوة العمل تلك التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات في مجالات تتعلق بالخضوع للمساءلة في القضايا المالية، واقتصاديات السوق، والخدمة المدنية، والقضاء، وسيادة القانون، والحكم المحلي، والانتخابات، فضلا عن مشاركة المجتمع المدني في عملية الإصلاح. واستمعت فرقة العمل أيضا إلى تقارير تتعلق بالأزمة الإنسانية الفلسطينية متزايدة الحدة والأزمة المالية اللتين تعرقلان الجهود الإنمائية المؤسسية. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت فرقة العمل تلك، المشكّلة على الصعيد المحلي في مدينة القدس لتقييم التقدم المحرز على جميع تلك الجبهات، مع التركيز على مجالات الخدمة المدنية، والقضاء، وسيادة القانون وإصلاح العملية الانتخابية.

ورأت قوة العمل أن السلطة الفلسطينية قد حققت تقدما لا يستهان به، وإن كان غير متكافئ، في النهوض بجدول أعمال الإصلاحات. لقد كانت الإصلاحات المالية كبيرة بشكل خاص، بينما كان التقدم في القطاع القضائي بطيئا للغاية. أما الإصلاح الأمني، وهو لا يقع ضمن مجال اختصاص فرقة العمل، فإنه توقف أيضا. لقد شكل الرئيس عرفات لجنة انتخابات تعتبر بصورة عامة لجنة مستقلة، ولقد بدأت اللجنة القانونية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية العمل لتنقيح قانون الانتخابات الفلسطيني. ومن شأنه تنفيذ ”خارطة الطريق“ على جناح السرعة أن يسهل إلى حد كبير كل هذه الإصلاحات، بما في ذلك تهيئة مناخ يمكن أن تجرى فيه في غضون وقت قريب انتخابات حرة ونزيهة ومفتوحة.

وطالبت فرقة العمل السلطة الفلسطينية بمواصلة تعزيز جهود الإصلاح. وطالبت أيضا حكومة إسرائيل بأن توقف الإجراءات التي تعوق الإصلاح، بما في ذلك الاحتفاظ بإيرادات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية وتقييد حركة الموظفين الفلسطينيين المشتركين في عملية الإصلاح.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، بدأت المنافسة الانتخابية تتشكل في إسرائيل. واختار كل حزب من الحزبين السياسيين الأكبر وهما، العمل والليكود، قادقمما ومرشحيهما لمنصب رئيس الوزراء. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، انتخب حزب العمل عمران ميتزنا، عمدة حيفا، زعيما له ليقوده خلال الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. وقد دأب السيد ميتزنا على التأكيد خلال تلك الفترة وحتى وقت تسجيل الاقتراع في حزبه، بأنه حالما يتم انتخابه فسوف يعيد المفاوضات من جديد مع السيد عرفات، ويخلي سكان المستعمرات في قطاع غزة ويسعى من أجل إبرام صفقة مع الفلسطينيين في غضون سنة. وإذا لم يتمكن من تحقيق ذلك، فسوف يعمل على الانفصال من جانب واحد.

وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، فاز آرييل شارون، رئيس الوزراء، مرة أخرى بقيادة حزب الليكود. وفي تطور آخر في ٤ كانون الأول/ديسمبر، ألقى شارون رئيس الوزراء خطابا سياسيا هاما عن العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية. وقال في كلمته إنه يؤيد رؤيا الرئيس بوش التي أعلن عنها في بيانه المؤرخ ٢٤ حزيران/يونيه، والتي تؤيد إنشاء دولة فلسطينية. ووصف رئيس الوزراء شارون ذلك البيان بأنه ”بيان معقول وواقعي وعملي ومن شأنه أن يهيئ فرصة حقيقية للتوصل إلى اتفاق“. وذكر أيضا أن التنازلات السياسية التي أعلنتها إسرائيل بالفعل منذ أوسلو لا رجعة فيها.

إن توافق الآراء بشأن الحل الذي ينطوي على وجود دولتين آخذ في الزيادة. وتسانده استطلاعات الرأي التي تبين أن غالبية كبيرة من المجتمعات المحلية الإسرائيلية والفلسطينية

على حد سواء، تؤيد هذا المفهوم، كما أن قادة الحزبين الإسرائيليين الرئيسيين أعربوا عن تأييدهم له. وحسبما يعلم الأعضاء جيدا، يوجد دعم بالإجماع تقريبا داخل المجتمع الدولي، بما في ذلك الشرق الأوسط، لهذه الرؤيا. لقد قامت اللجنة الرباعية بدور قيادي في الدعوة التي حققت هذه النتيجة.

ولا بد من إيجاد حل لهذا التناقض – الفجوة الآخذة بصورة تدريجية في الاتساع بين الحالة الآخذة في التدهور على أرض الواقع وبين توافق الآراء المتنامي بشأن الوجهة التي يتعين التوجه إليها. إن خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية، والتي تطورت، منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها أمام المجلس، بفضل العمل الشاق الذي قام به مبعوثو اللجنة الرباعية، هي أفضل أداة توضح لنا طريقة الوصول إلى حل. ولذلك، يتحتم أن تبلور الجلسة القادمة للجنة الرباعية المقرر عقدها في واشنطن العاصمة، هذا الأسبوع، خطة للمضي قدما، وأن تحدد، على نحو مواز وبصورة متبادلة، خطوات سياسية وأمنية واقتصادية ترصد برعاية اللجنة الرباعية. ولذلك فقط يمكن البدء من جديد في عملية يكون من شأنها أن توقف خوف ومعاناة الشعبين كليهما الخوف والمعاناة التي لا معنى لهما ولا يمكن فهمهما. إننا نعرف إلى أين يجب أن نتوجه؛ وينبغي لنا أن نبدأ الآن. ويتعين على الطرفين والمجتمع الدولي أن يعملوا بدأب من أجل بلوغ هدفنا المشترك وهو: إنشاء دولة فلسطين تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وبهذا فقط يتحقق الوئام والعدالة والرخاء للشعبين كليهما، وتتحقق بداية سلام شامل دائم على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢).

أتطرق الآن للتطورات التي حدثت مؤخرا في لبنان. ومع أن الحالة بصورة عامة على طول الخط الأزرق ظلت منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تتسم بالاستقرار المضطرب، ثمة عاملان أثارا التوتر خلال الشهر الماضي. في ٨ كانون الأول/ديسمبر، تم تفجير قنبلة على الجانب اللبناني من الخط الأزرق وصوب الانفجار صوب دورية تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي كانت تمر على الجانب الإسرائيلي من الخط الأزرق وأصاب اثنين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي بجراح، كانت جراح أحدهما خطيرة. وهذا أول انتهاك خطير للخط الأزرق من الجانب اللبناني منذ ٢٩ آب/أغسطس، حينما استهدف حزب الله مواقع لجيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا. ومع أن الظروف الكاملة والمسؤولية التامة عن هذه الحادثة لم تتضح حتى الآن، من الواضح أن التوتر قد زاد وأن حادثة القنبلة التي انفرجت في ٨ كانون الأول/ديسمبر تعد انتهاكا خطيرا وغير مقبول بتاتا للخط الأزرق، أدى بصورة مأساوية وخطيرة إلى جرح جنديين إسرائيليين.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة أمام المجلس، في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، واصلت الطائرات الحربية الإسرائيلية انتهاك الخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني على أساس منتظم. وظلت هذه الانتهاكات الجوية تجتذب نيران المدافع المضادة للطائرات من الجانب اللبناني للخط الأزرق. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أي قبل يومين من الاحتفال بذكرى استقلال لبنان، حدثت زيادة مفاجئة وكبيرة في عدد الطلعات العابرة للمجال الجوي. وتم تسجيل ستة انتهاكات جوية قامت بها ١٥ طائرة نفاثة إسرائيلية. ومن شأن استمرار الطائرات الإسرائيلية في القيام بطلعات عابرة للمجال الجوي وما تجتذبه هذه الطلعات من النيران المضادة للطائرات أن يهدد بزيادة زعزعة الاستقرار في حالة متوترة بالفعل على امتداد الخط الأزرق. إن هذه الانتهاكات تساهم في زيادة حدة التوتر على امتداد الخط الأزرق. وتهدد بزيادة زعزعة حالة هي أصلا هشة. لذلك فإننا نذكر جميع

الأطراف المعنية بواجبها بأن تحترم احتراما كاملا الخط الأزرق، وأن تحجم عن انتهاكه أكثر من ذلك.

لقد قمت بزيارة إلى بيروت قبل أيام قليلة واجتمعت برئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من كبار المسؤولين. ويمثل أحد الأسباب الرئيسية لهذه المهمة في إجراء مناقشة مع القادة اللبنانيين بشأن طريقة ضمان التوصل إلى نهج معقول ودبلوماسي لتناول قضية المياه التي من المحتمل أن تزيد حدتها بين لبنان وإسرائيل. ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة أمام المجلس، لم يحدث أي تغيير في الحالة السياسية فيما يتعلق بقضية منابع الوزاني؛ ولم يحدث اتصال مجد بين الطرفين. ونشعر بالقلق من أنه إذا لم تنشأ آلية في غضون وقت قريب لتناول تطورات المستقبل من خلال قنوات دبلوماسية، فقد نشاهد، عاجلا أو آجلا، تصعيدا خطيرا في حالة التوتر بين إسرائيل ولبنان، من المحتمل أن تكون له عواقب إقليمية.

ويسرني أن أبلغ بأن القادة اللبنانيين قد أكدوا لي بأنهم سيحافظون على العمل في إطار بارامترات التقرير عن المياه الذي قدموه في تشرين الأول/أكتوبر، وأنهم سيمتنعون أيضا عن القيام بأية تحركات من جانب واحد تتعلق بالمياه. وأكدوا من جديد رغبتهم في وجود آلية من نوع ما تستخدم المساعي الحميدة للأمم المتحدة، بغية إقرار وسائل دبلوماسية لحل المنازعات بشأن المياه في المستقبل. ووافقوا على إبقاء أنشطتهم المتصلة بالمياه ضمن إطار البارمترات المحددة في تقريرهم وأن يمتنعوا عن اتخاذ أي إجراء من جانب واحد، في الوقت الحاضر، وتعهدوا بإبلاغ الأمم المتحدة قبل المضي قدما في أي إجراء من هذا القبيل في المستقبل. ويسعون أيضا إلى التوصل إلى اتفاق بشأن كميات المياه، عن طريق الأمم المتحدة بصفتها طرفا ثالثا، بالعمل مع أعضاء رئيسيين آخرين من المجتمع الدولي. وهم على استعداد لتركيب أداة قياس – عداد مياه – بعد التوصل إلى اتفاق من هذا القبيل.

تأكيدات اللبنانيين هي بطبيعة الحال من باب التوقع المسبق بأن تصبح هذه الآلية في حالة تشغيلية. وأنا أرى أن هذا التطور إيجابي. بيد أن نجاح أي ترتيب كهذا مرهون بقبول صريح من الطرفين المعنيين كليهما. وأنا سوف أشجع، وأعتقد أننا نحتاج إلى تشجيع، هذا الخيار الدبلوماسي الخالي من العنف من أجل تهدئة الحالة.

ولا يجوز لنا أن نتجاهل الأخطار التي تواجه الشرق الأوسط أو الأخطار المتمثلة في عدم اتخاذ إجراءات خلال هذه الفترة الحرجة. لقد وقعت عملية السلام في مأزق منذ ما يزيد على سنتين، وعانت المنطقة كلها معاناة شديدة نتيجة لذلك. خارطة الطريق تحدد إطار عمل متسق لتحويل الطرفين من طريق العنف والمواجهة إلى طريق المفاوضات والتسوية. ولا بد أن يتسم التوصل إلى توافق الآراء في الاجتماع المقبل للجنة الرباعية بأعلى الأولويات. وليس هذا وقت التردد.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد رويد – لارسن على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٥.